

التقرير التاسع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٩٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد طلب إلى المجلس بموجب القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عقب انسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وذلك لمدة ١٢ شهراً أولية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في بوروندي في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك حالة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي وقعه في ٧ أيلول/سبتمبر كل من حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية.

ثانياً - التطورات الرئيسية في الميدان

تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل

- ٢ - ظل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل متوقفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت قيادة قوات التحرير الوطنية المطالبة بإطلاق سراح جميع سجنائها وقيام الحكومة بمنح حصانة مؤقتة لعناصرها كشرطين لعودة قادتها إلى بوروندي. وفي غياب ممثلي قوات التحرير الوطنية، لم تلتزم الآلية المشتركة للتحقق والرصد المنصوص عليها في الاتفاق والتي أطلقت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.
- ٣ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت قوات التحرير الوطنية رسالة إلى رئيس المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي، الرئيس الأوغندي يوييري موسيفيني، أهدت فيها الحكومة



بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار، بطرق شتى منها استمرار قوة الدفاع الوطني في احتجاز عناصر وأنصار قوات التحرير الوطنية. وصرحت قوات التحرير الوطنية أيضا بأن الحكومة تجري ما أسمته بمناورات عسكرية عدائية في مناطق يربط فيها مقاتلوها. وفي رسالة وجهت إليّ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مضت قوات التحرير الوطنية في إلقاء مسؤولية التأخير في التنفيذ على الحكومة واتهمت جهة تيسير عملية السلام في بوروندي الذي تضطلع به جنوب أفريقيا بالتحيز للحكومة.

٤ - وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، قام الميسر من جنوب أفريقيا، تشارلز نكاكولا، بزيارة بوجومبورا ودار السلام لمناقشة سبل إحياء عملية السلام المتوقفة مع الحكومة وقادة قوات التحرير الوطنية. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس بيير نكورونزيزا قانونا تُمنح بموجبه حصانة مؤقتة إلى أفراد قوات التحرير الوطنية. وخلال اجتماع عقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر مع السلك الدبلوماسي في بوجومبورا، أعربت وزيرة العلاقات الخارجية والتعاون، أنطوانيت بوجومبورا، عن قلقها للتأخير في عملية التنفيذ، ودعت شركاء بوروندي الإقليميين والدوليين إلى حث قوات التحرير الوطنية على المشاركة بنية حسنة في تنفيذ الاتفاق.

٥ - وفيما استمر التأخير في مباشرة عملية نزع سلاح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم، زادت منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر الأنشطة الإجرامية التي تستهدف السكان والتي أفيد عن ارتكاب قوات التحرير الوطنية لها. وأفيد عن تجدد المناوشات في المقاطعات الشمالية الغربية بين قوات الأمن الوطني ومقاتلين مزعومين تابعين لقوات التحرير الوطنية، وعن احتجاز عناصر وأنصار هذه القوات. ووردت إفادات أيضا عن قيام قوات التحرير الوطنية بعمليات تجنيد، بما في ذلك في صفوف الشباب، ولا سيما في بوبانزا والمناطق الريفية التابعة لبوجومبورا.

٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس السلام والأمن التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي على إنشاء فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل توفير الحماية لقادة قوات التحرير الوطنية العائدين وكذلك لمقاتليها، على النحو المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وطلب المجلس إلى رئيس اللجنة والميسر اتخاذ الخطوات اللازمة للتسهيل بنشر قوات جنوب أفريقيا كجزء من فرقة العمل الخاصة، وذلك بالتشاور مع طرفي الاتفاق.

٧ - وعلى إثر الرسالة التي وجهها إلي رئيس مجلس الأمن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2006/867)، تم تعديل الجدول الزمني لانسحاب الوحدات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي تعديلا طفيفا، بناء على طلب كل من عملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا

ومن الحكومة. وكان من المفترض أن يمكن هذا التعديل عملية الأمم المتحدة في بوروندي في النهوض ببعض المسؤوليات التي يتوقع أن تضطلع بها فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي، وذلك قبل نشر فرقة العمل تلك. غير أنه نظرا لعدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق، من غير المحتمل في الوقت الراهن أن تضطلع الوحدات العسكرية لعملية الأمم المتحدة بهذا الدور، أو أن تضطلع بالمهام المقررة لها بموجب الاتفاق، قبل انسحاب البعثة.

٨ - ولذلك، يتوقع من فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي أن تتحمل لدى نشرها المسؤوليات التي كانت موكلة إلى عملية الأمم المتحدة في بوروندي بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، وهي: (أ) حماية المناطق المعينة لتجمع مقاتلي قوات التحرير الوطنية؛ و (ب) توفير الدعم الهندسي واللوجستي والإداري لإنشاء مناطق التجمع؛ و (ج) نزع سلاح المقاتلين؛ و (د) تخزين الأسلحة المجمعة خلال عملية نزع السلاح وتدميرها لاحقا؛ و (هـ) نقل مقاتلي قوات التحرير الوطنية بعد نزع سلاحهم من مناطق التجمع إلى مركز التسريح المعين أو إلى مرافق الإدماج التابعة لقوة الدفاع الوطني؛ و (و) حماية مراكز التسريح.

٩ - وتتواصل المشاورات بين الأمم المتحدة وعملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل ضمان انتقال سلس من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي. وطلبت عملية التيسير عدم إعادة كتيبة جنوب أفريقيا في عملية الأمم المتحدة إلى الوطن عند انتهاء ولايتها، نظرا إلى أنها ستشكل جزءا من فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي. وتستكشف الأمم المتحدة حاليا، مع الاتحاد الأفريقي وعملية التيسير، الترتيبات التي ينبغي وصفها ضمانا للانتقال السلس.

التطورات السياسية

١٠ - واصلت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودها الرامية إلى إقامة حوار سياسي أكثر شمولاً. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد وزير الداخلية والأمن العام اجتماعا ثانيا شارك فيه ممثلو ٢٤ حزبا من أصل الأحزاب الـ ٣٦ المرخصة. ورغم أن حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الذي يتولى مقاليد الحكم لم يشارك في الاجتماع، فإن هذا الاجتماع أتاح للمشاركين إثارة عدد من الشواغل وقبول باستحسان ممثلي الأحزاب.

١١ - وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اتحاد التقدم الوطني مؤتمرا للحزب تقرر فيه أن يواصل الحزب مشاركته في الحكومة، على الرغم من معارضة بعض قادته. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعيد انتخاب ليونس نغينداكوماننا رئيسا لحزب الجبهة البوروندية من أجل

الديمقراطية خلال مؤتمر للحزب. كما واصل هذا الحزب مشاركته في الدورة البرلمانية الثالثة التي بدأت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من القرار الذي كان قد اتخذته في أيلول/سبتمبر بمقاطعتها.

١٢ - ويتضمن جدول أعمال الدورة البرلمانية الثالثة ٢٩ مشروع قانون. ومشاريع القوانين هذه تشمل أحكاما تتعلق بإنشاء محكمة لمكافحة الفساد وإطار قانوني للمجلس الوطني للاتصالات، وقد اعتمدها الجمعية الوطنية وهي قيد نظر مجلس الشيوخ. وفي الوقت نفسه، قضت المحكمة الدستورية بتأييد التماس قدمه ٤٣ عضوا في البرلمان ضد قانون أثار اعتماده في ٢٠ تموز/يوليه جدلا كثيرا وينص على إنشاء "لواء لمكافحة الفساد". وقضت المحكمة بأن اعتماد مشروع القانون غير دستوري نظرا لعدم اكتمال النصاب خلال عملية التصويت.

١٣ - وأجرى الرئيس نكورونزيزا وأعضاء من حكومته عدة زيارات إلى المقاطعات من أجل تقييم الحالة الاجتماعية الاقتصادية الاقتصادية العامة ولقاء الأهالي. وقدم ثمانية وزراء خلال مؤتمر صحفي عقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وصفا لخطط عمل وإنجازات وزاراتهم وشرحوا لما تواجهه من تحديات.

١٤ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ظلت الحالة السياسية العامة متوترة. فحتى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كان الأشخاص السبعة المعتقلون جراء مؤامرة انقلاب مزعومة، بمن فيهم الرئيس الانتقالي السابق، دومتيان ندايزي، ونائب الرئيس، ألفونس - ماري كاديجي، لا يزالون رهن الاحتجاز. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، تراجعت المحكمة العليا عن الحكم الذي أصدرته في ٦ تشرين الأول/أكتوبر بإطلاق سراح المعتقلين السبعة، قبل محاكمتهم، ومُدد احتجازهم حتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت محاكمات ستة من بين الأشخاص السبعة المحتجزين، غير أنها أجلت في اليوم نفسه إثر اعتراضات مقدمة من محامي الدفاع بدعوى عدم حياد قاضيين من القضاة.

١٥ - وفي تلك الأثناء، أرسل المدعى عليهم السبعة رسالة إلى المحكمة العليا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، يطعنون فيها في قرارها ويشيرون إلى مخالفات طالت الإجراءات القانونية المتبعة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي نسخة من رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من دومتيان ندايزي إلى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جاكايا كيكويتي، بصفته نائب رئيس المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي. وصرح السيد ندايزي في رسالته أنه بريء من التهم الموجهة ضده، وحث الحكومة على

”التراجع عن مسارها“، ودعا إلى تدخل الأوساط الإقليمية والمجتمع الدولي دفاعا عن المحتجزين.

١٦ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت النائبة الثانية السابقة للرئيس، أليس نزموكوندا، مؤتمرا صحفيا ثانيا في بلجيكا، أدانت فيه مرة أخرى ”النظام الدكتاتوري“ الذي أقامه رئيس حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، وحثت شعب بوروندي على الوقوف ضده.

العلاقات مع وسائط الإعلام

١٧ - زادت العلاقات بين الحكومة ووسائط الإعلام تدهورا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الجهود المبذولة من أجل إقامة الحوار وتخفيف حدة التوترات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرئيس نكورونزيزا اجتماعا مع حوالي ٥٠ ممثلا لوسائط الإعلام التابعة للدولة والحررة، وأعلن في هذا الاجتماع عن اعتزام الحكومة دعم أنشطة التدريب الخاصة بوسائط الإعلام وعقد مزيد من الاجتماعات بشكل منتظم. وأعرب ممثلو وسائط الإعلام عن قلقهم إزاء المرسوم الرئاسي الصادر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر القاضي بتعيين الرؤساء الجدد لجميع وسائط الإعلام المملوكة للدولة، المنتمين جميعا إلى حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية.

١٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح النائب الأول للرئيس، مارتن ندوويمانا، حلقة دراسية عن دور وسائط الإعلام في توطيد السلام. وطالب ممثلو وسائط الإعلام بأن تقيم الحكومة حوارا متواصلا مع وسائط الإعلام، وبأن ترد في حينه وبشكل دقيق على استفساراتها. ودعت الحكومة وسائط الإعلام إلى أن تتوخى التوازن والدقة في تقاريرها، مع مراعاة ضرورة احترام المؤسسات الوطنية وسمعتها.

١٩ - وتواصلت الإفادات عن تحرش قوات الأمن الوطني بالصحفيين. ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل صحفيان يعملان في محطة إذاعة خاصة بدعوى نشر معلومات عن مؤامرة الانقلاب المزعومة. واعتقل أيضا مدير محطة الإذاعة لاحقا. وأسفرت هذه الاعتقالات عن تنديد واسع النطاق من قبل رابطات الصحفيين والأحزاب السياسية، فضلا عن المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، التي اعتبرتها خرقا لحرية التعبير ومنافية للتشريعات الوطنية. وأعلن موظفو قطاع الإعلام الوطني الخاص إضرابا عن العمل لمدة يومين احتجاجا على ذلك.

٢٠ - واتسمت أيضا العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالتوتر. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشار مدير المكتب الوطني لتنسيق المنظمات غير الحكومية الدولية إلى أنه قد يُطلب من ٣٢ من أصل ٩٥ منظمة تعمل في بوروندي مغادرة البلد نظرا لعدم امتثالها للوائح الحكومية المتعلقة بالإبلاغ الإلزامي عن أنشطتها.

منتدى شركاء بوروندي

٢١ - التأم منتدى شركاء بوروندي مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت في أحدهما دورة خاصة شاركت فيها الحكومة، لمناقشة الأعمال التحضيرية لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ووضع استراتيجية شاملة لبناء السلام. ونوقشت كذلك أعمال الحكومة بشأن الإعداد للاجتماع الذي ستخصصه للجنة بناء السلام لبوروندي والمزمع عقده في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر. وقدمت الحكومة أيضا إحاطة بشأن إعدادها للأولويات المزمع عرضها على صندوق بناء السلام.

لجنة بناء السلام

٢٢ - حرز تقدم هام في إقامة آليات تنسيق بناء السلام بين الحكومة والأمم المتحدة. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأت الحكومة لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات لبناء السلام، ستعمل مع الأمم المتحدة في إطار آلية مشتركة أولية من أجل الإعداد لاجتماع لجنة بناء السلام في شهر كانون الأول/ديسمبر ولخطة أولويات بناء السلام المزمع عرضها على صندوق بناء السلام. وعُقد الاجتماع الافتتاحي للآلية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعقبته عدة دورات على مستوى كل من السياسة العامة والعمل. وتم التوصل نتيجة لذلك إلى تفاهم بشأن الخطوات المتعين على الحكومة اتخاذها، بدعم من الأمم المتحدة، لتأمين الموارد من صندوق بناء السلام. وأحرز تقدم أيضا في صياغة العرض الذي ستقدمه الحكومة إلى اجتماع لجنة بناء السلام في شهر كانون الأول/ديسمبر. وأسهمت بعثة مكتب دعم بناء السلام الموفدة إلى بوروندي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر والاجتماعات التي عقدتها مع الأمم المتحدة واللجنة التوجيهية الحكومية المشتركة بين الوزارات إسهاما كبيرا في هذه العملية.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٣ - ظلت الحالة الأمنية هشة برغم التحسن العام الذي دام عدة أسابيع فور التوقيع على الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر. ومن المحتمل أن يقود حدوث مزيد من التأخير في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما في عملية نزع سلاح مقاتلي قوات التحرير

الوطنية وتسريح وإعادة إدماجهم، إلى احتكاك أكثر بين أولئك المقاتلين والسكان وأجهزة الأمن الوطني. علاوة على ذلك، ازدادت الصراعات المحلية التي انخرط فيها فصائل قوات التحرير الوطنية الصغير الذي يقوده جان بوسكو سيندايغايا، والذي لم يوقع على اتفاق وقف إطلاق النار.

٢٤ - وظلت معدلات الجريمة عالية، وشملت القتل والسرقة والاعتصام. كما ظل تداول الأسلحة الصغيرة والذخائر، بما فيها القنابل، على نطاق واسع بين السكان مصدر قلق أممي رئيسي. ويعزى ارتكاب العديد من الجرائم إلى عناصر ترتدي الزي الرسمي، إضافة إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، والتي يُدعى أن قوات الأمن الوطني متورطة فيها، مما زاد في تأثيرها على الحالة الأمنية عموماً.

٢٥ - وعلى الرغم من سحب الوحدة البحرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي التي كانت مسؤولة عن تغطية بحيرة تنغانيقا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واصلتا التنسيق الوثيق بعملهما المتعلق بالمسائل التي تحدث عبر الحدود، ويشمل ذلك التحركات غير المشروعة للأسلحة والأفراد. كما أقامت البعثتان تعاوناً وثيقاً بشأن المسائل الإنسانية، مثل إعادة المقاتلين واللاجئين إلى أوطانهم، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء الأمم المتحدة الآخرين. وفي غضون ذلك، واصلت رواندا وبوروندي الحوار لحل نزاعهما الحدودية ضمن إطار اللجنة الحدودية المشتركة التي اجتمعت مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعاً - التقدم المحرز والتحديات في مجال توطيد السلام نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن

٢٦ - استمر البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج في إحراز التقدم، حيث تم تسريح عدد إضافي من أفراد قوة الدفاع الوطني بلغ ٣٩٠ فرداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينهم ١١٢ معاقاً. وحتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد تم تسريح ٢١ ٧٦٩ شخصاً من المقاتلين السابقين والجنود، بمن فيهم ٣ ٠١٥ من القُصّر و ٤٩٤ من النساء.

٢٧ - وواصلت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج دعمها لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في سياق البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج. وحتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى ١٨ ٦٤٢ من المقاتلين السابقين

البالغين استحقاقات نقدية لإعادة الإلحاق، بينما تلقى ٤١٢ ٥ منهم أشكالاً أخرى من المساعدة الاجتماعية الاقتصادية لإعادة الإدماج. ومن بين الجنود الأطفال المسرّحين البالغ عددهم ٣٠١٥ طفلاً، تم تسجيل ٥٩٩ منهم في المدارس، ويشارك ٨٩٦ منهم في أنشطة للتدريب المهني.

٢٨ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، صدرت ثلاثة مراسيم رئاسية تتعلق بعمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وقد أوجدت تلك المراسيم آلية للتحقق من وضع المقاتلين وأحقيتهم في برنامج التسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، كما وضعت معايير وطرائق محددة لإسناد الرتب خلال عملية التسريح، بما في ذلك تسريح مقاتلي قوات التحرير الوطنية.

٢٩ - وفي غضون ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي العمل مع الحكومة على تدمير الأسلحة والذخائر غير الصالحة للاستخدام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدمير ١٧ ٨٨٠ طلقة من الذخائر التي جُمعت خلال عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ومن المتوقع أن يستأنف البرنامج المشترك لتدمير السلاح عمله في كانون الأول/ديسمبر عقب توريد المعدات اللازمة لذلك.

٣٠ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة اللجنة الفنية لتزع سلاح المدنيين، بما في ذلك مساعدتها في وضع واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ودعمًا لتزع سلاح المدنيين، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مهمة مشتركة في سياق البرنامج التابع للموئل المسمى "مدن أكثر أماناً". وقامت البعثة، بالتعاون مع بلدية بوجومبورا واللجنة الفنية لتزع سلاح المدنيين، بدراسة الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز الأمن في بوجومبورا، بما في ذلك عن طريق تخفيض عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة في العاصمة.

الشرطة الوطنية البوروندية

٣١ - وافق وزير الداخلية والأمن العام على عرض بإنشاء نظام أكثر شفافية لإدارة الموارد البشرية في الشرطة الوطنية البوروندية، وقد أعدت الشرطة الوطنية البوروندية العرض بالاشتراك مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية. وتبحث الحكومة عن مصادر لتمويل هذه المبادرة التي تتوخى أيضاً تحديد القوام الحالي للشرطة الوطنية البوروندية وتقييم قدراتها. وفيما يختص بالدعم الثنائي، خصصت بلجيكا وهولندا وفرنسا خبراء لمساعدة الشرطة الوطنية البوروندية في مجال بناء القدرات، لا سيما في مجال تصميم وتنفيذ برامج التدريب.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت عملية الأمم المتحدة في بوروندي والشرطة الوطنية البوروندية تدريب ٣٠ فردا من الشرطة الوطنية على إدارة المرور. ودربت عملية الأمم المتحدة أيضا ٤١ فردا من الشرطة الوطنية في مجال إدارة السجون. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت عملية الأمم المتحدة الشرطة الوطنية في إنشاء وحدة خاصة للتعامل مع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي هذا الخصوص، تم وضع مناهج تدريبية خاصة، إضافة إلى إجراءات عمل موحدة. وتواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي تعاونا مع الشرطة الوطنية لضمان التشغيل المبكر لهذه الوحدة.

مسائل حقوق الإنسان

٣٣ - إن عدم حدوث مواجهات رئيسية بين قوات الأمن الوطني وقوات التحرير الوطنية في أعقاب التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار ما زال يؤثر بشكل إيجابي على حالة حقوق الإنسان في المقاطعات الشمالية الغربية التي كانت قوات التحرير الوطنية فيها أكثر نشاطا. وفي ريف بوجومبورا، كان هناك انخفاض ملحوظ في ابتزاز قوات التحرير الوطنية للمال من المواطنين باستخدام القوة. ولكن كانت هناك تقارير متزايدة في مقاطعتي بوبانزا وسيبيتوكي عن استخدام قوات التحرير الوطنية لوسائل قسرية في الحصول على الغذاء وغير ذلك من المؤن.

٣٤ - ولا يزال الإفلات من العقاب سائدا، وعلى الرغم من بعض حالات الاعتقال، فإنه ما زال يترتب على الحكومة مقاضاة أفراد قوات الأمن الوطني المتورطين في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي بعض الحالات كان هناك تدخل سياسي في العملية القضائية. وفي هذا الصدد، فقد أفادت التقارير بأن مسؤولين كبار في الحكومة منعوا تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة من المدعي العام. بمحكمة الاستئناف في نغوزي ضد قائد المنطقة العسكرية الرابعة والموظفين الإداريين المتورطين في اختفاء حوالي ٣٠ شخصا في مقاطعة موينغا بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، وربما ضلوعهم في إعدام هؤلاء الأشخاص بإجراءات موجزة. إضافة إلى ذلك، فقد أفادت الأنباء بأن النائب العام أمر المدعي العام بمحكمة الاستئناف في نغوزي بالكف عن القيام بمزيد من الإجراءات في هذا الصدد وتسليم ملف القضية. ولم يتم اتخاذ مزيد من الإجراءات عقب ذلك في هذه القضية.

٣٥ - وقامت أجهزة الأمن الوطني باعتقال عدد من الأشخاص المتهمين بالتجنيد لصالح قوات التحرير الوطنية بحجة انتهاكهم لاتفاق وقف إطلاق النار. وخلافا للأوامر الصادرة في أيلول/سبتمبر، عقب التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، قام مسؤولون في الجيش والشرطة باعتقال أعضاء ومقاتلين تابعين لقوات التحرير الوطنية. وأبقي هؤلاء الأشخاص في

العموم رهن الاحتجاز لدى الشرطة ولم يمارسوا حقهم في اللجوء إلى القضاء. كما أن مجموعة مكونة من ١١ شخصا يدعى بأنهم من مقاتلي قوات التحرير الوطنية، وكانوا قد احتُجزوا في ظروف غير إنسانية في معسكر للجيش في نغوزي، حُوِّلت في النهاية للاحتجاز لدى الشرطة بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٦ - وخلال الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عُثر على جثث تسعة أشخاص بالغين غير معروفين الهوية في بحيرة تنجانيقا عند مدخل نهر روسيزي. وقد ظهرت على بعض الجثث علامات لطلقات نارية أو جروح ناجمة عن الضرب بساطور، إضافة إلى التمثيل بالجثث. وتسعى عملية الأمم المتحدة في بوروندي في الوقت الحالي للتحقق من معلومات قدمها شاهد مزعوم إلى الشرطة تفيد بأن الضحايا التسع قُتلوا على يد مقاتلين تابعين لقوات التحرير الوطنية يقيمون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدّعي الشاهد المزعوم بأنه كان أيضا مستهدفا، لكنه تمكن من الهرب.

٣٧ - وما زال العنف الجنسي واسع الانتشار، ويشكل القصر، بمن فيهم أطفال صغار جدا، حوالي ٦٠ في المائة من حالات الاغتصاب المبلغ عنها. وتواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي حملتها لضمان مساعدة الضحايا ومقاضاة المعتدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت عملية الأمم المتحدة دراسة عن أسباب الاغتصاب وعواقبه في المجتمع البوروندي. وعُرضت النتائج الرئيسية للدراسة في حلقة عمل عُقدت يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية. ومن المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٨ - واضطلعت عملية الأمم المتحدة أيضا بأنشطة ترويجية على نطاق بوروندي بأكملها من أجل تعزيز القدرات الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وقد استفاد من هذه الأنشطة موظفو الأمن والقضاء وموظفو الخدمة المدنية والمجتمع المدني، بما فيه النقابات العمالية ووسائل الإعلام، إضافة إلى عامة الجمهور. وفي هذا الصدد، أكملت عملية الأمم المتحدة في بوروندي دورة خامسة "لتدريب المدربين" مدتها خمسة أيام خُصصت لضباط قوة الدفاع الوطني بشأن تطبيق حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأجريت دورة تدريبية في كل من المناطق العسكرية الخمس، باستخدام ضباط تلقوا تدريبا من قبل عملية الأمم المتحدة في بوروندي في السابق بصفتهم مدربين.

٣٩ - وقدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، أكيش أوكولا، تقريرا إلى الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب زيارة تقييمية قام بها لبوروندي في شهر

تشرين الأول/أكتوبر. وأبرز الخبر المستقل في التقرير ما تتعرض له حرية التعبير والرأي من تهديد، إضافة إلى التوترات القائمة بين الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. كما شدد أيضا على عدم فاعلية النظامين القضائي والإداري، إضافة إلى الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في البلاد. ورغم ذلك، أثنى الخبر المستقل على الجهود التي بذلتها الحكومة في مجالي الرعاية الصحية والتعليم.

حماية الطفل

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت عملية الأمم المتحدة في بوروندي ٨٠ مراقبا عسكريا تابعا للأمم المتحدة وحوالي ٥٠ من الشركاء الوطنيين في مجال انتهاكات حقوق الطفل. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب التدخل المشترك من قبل عملية الأمم المتحدة في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم فصل ٢٦ من القُصّر الذين كانوا محتجزين في المركز السابق للتسريح في راندا عن المقاتلين البالغين وحُولوا إلى موقع آخر، استعدادا لجمع شملهم مع عائلاتهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

٤١ - ووفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، صدر تقرير عن الأطفال والصراع المسلح في بوروندي (S/2006/851) بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويغطي التقرير الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ويقدم معلومات عن الالتزام بوضع حد لتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع، وبيان التقدم المحرز في هذا الصدد.

العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع العدالة

٤٢ - عملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الحكومة، فمن المتوقع أن تقوم بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة بقيادة مكتب الشؤون القانونية بزيارة بوروندي قريبا بغرض توضيح المسائل الرئيسية المتعلقة بإنشاء آليات العدالة الانتقالية. وفي غضون ذلك، بدأت بعض منظمات المجتمع المدني مشاورات مخصصة على مستوى المقاطعات لدراسة جدوى إجراء مشاورات شعبية على نطاق واسع بشأن هذه الآليات. وواصل الفريق الاستشاري المعني بالعدالة الانتقالية، الذي يضم منظمات غير حكومية بوروندية ودولية، اجتماعاته الدورية التي دُعيت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لحضورها بصفة مراقب.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تنقيح القانون الجنائي الوطني من قبل فرقة عمل مكونة من خبراء بورونديين بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بغرض جعله متمشيا مع معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها بوروندي. وقد عُرض

مشروع القانون المنقح على وزير العدل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ونوقش مع أعضاء البرلمان وممثلي المجتمع المدني وممارسي مهنة القانون والممثلين الدبلوماسيين خلال حلقة عمل عُقدت يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتشمل التغييرات الهامة التي اقترحت إلغاء عقوبة الإعدام وتجريم التعذيب، إضافة إلى أحكام جديدة من أجل حماية المرأة من العنف الجنسي وحماية الأطفال. ويشمل مشروع القانون أيضا أحكاما تخص جريمة الإبادة الجماعية والجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون غير الشرعيين

٤٤ - لقد عاد نحو ١٠٧ ١١ من اللاجئين إلى بوروندي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عاد منهم ٨٥٧ ٧ في تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما شكل ثالث أكبر عدد من العائدين شهريا في هذه السنة. وحتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد عاد إلى بوروندي ١٨١ ٣٨ لاجئا بورونديا، من أصل العدد المستهدف لعام ٢٠٠٦ البالغ ٥٠٠٠٠ لاجئ.

٤٥ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت عملية الأمم المتحدة في بوروندي الاجتماع العاشر للجنة الثلاثية المعنية بإعادة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم طواعية، التي تتألف من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأقرت اللجنة الثلاثية بالإنجازات التي تحققت في مجال إعادة اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى وطنهم طواعية خلال مرحلة التشجيع على العودة. كما أحاطت علما باتفاق وقف إطلاق النار، الذي قد يفضي إلى الإعادة الطوعية لأعداد كبيرة من اللاجئين. ووافقت على استكمال البيانات المتعلقة باللاجئين الذين غادروا بوروندي في عام ١٩٧٢، وأولئك الذين يعيشون خارج مخيمات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة، فيما شجعت هؤلاء على استخدام المرافق الموجودة لغرض الإعادة الطوعية. وأيدت اللجنة التحول من دور التيسير إلى دور التشجيع على إعادة اللاجئين البورونديين الموجودين في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى وطنهم طواعية، ووافقت على بحث العوامل التي تعيق الإعادة الطوعية لأعداد كبيرة من اللاجئين إلى وطنهم. وجرى التشديد أيضا على الحاجة الماسة إلى دعم المانحين لمشاريع إعادة الإدماج الطويلة الأجل لفائدة اللاجئين العائدين.

٤٦ - واستمر طرد المهاجرين البورونديين غير الشرعيين من جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث رُحِّل زهاء ٦٨٠ شخصا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتعمل حكومة بوروندي عن كثب مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لتسجيل ومساعدة كافة المرشحين، قبل نقلهم إلى مجتمعاتهم الأصلية. وقد عاد إلى اليوم معظم المرشحين إلى مقاطعة مويغنا، حيث

أقيم مركز من مراكز استقبال العابرين. وقد سجل أيضا عدد كبير من المرَّحلين التابعين لمقاطعات أخرى، ولكن لا تتوفر هياكل المساعدة الإنسانية اللازمة لمساعدتهم. ويجري تناول قضية المهاجرين البورونديين غير الشرعيين بشكل ثنائي بين الحكومتين الترتانية والبوروندية.

٤٧ - وفي غضون ذلك، تواصلت العودة الطوعية لطالبي اللجوء الروانديين في بوروندي حيث أعيد ما يناهز ٩٠٠ منهم إلى وطنهم في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقرر إعادة معظم الروانديين المتبقين في مخيم موساسا في شمال بوروندي، البالغ عددهم ٢ ٥٠٠ شخص، إلى وطنهم في كانون الأول/ديسمبر. وسينقل من تبقى منهم، ممن يتوقع حصولهم على مركز اللاجئ من حكومة بوروندي، إلى مخيم للاجئين في مقاطعة روتانا.

المسائل المتعلقة بالأراضي

٤٨ - لقد زاد ارتفاع معدل عودة اللاجئين من تفاقم المنازعات على الأراضي. فمعظم اللاجئين، ولا سيما اللاجئين الذين فروا في عام ١٩٧٢، يعودون بأعداد متزايدة ليجدوا أن أراضيهم يحتلها آخرون. وتقر الحكومة بخطورة هذه المشكلة، وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد نائب الرئيس ندويمانا وحكام المقاطعات أول اجتماع مع اللجنة الوطنية للأراضي المنشأة حديثاً، في بوجومبورا. وحددت اللجنة التي تتألف من ٢٣ عضواً هيكلها التنظيمي الذي يشمل أربع لجان فرعية تتولى العمل فيما يتعلق بالمسائل التالية: (أ) القيام بجرد الأراضي التابعة للدولة؛ (ب) المسائل المتعلقة بالملكية؛ (ج) قضايا التعويض والجزر؛ (د) المنازعات على الأراضي. واتفق على إنشاء لجان التي تعنى بالأراضي على مستوى المقاطعات تعمل عن كتب مع اللجنة الوطنية للأراضي.

٤٩ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء الدوليين في تنظيم حلقة عمل في مقاطعة مكامبا مع سلطات المقاطعات، ضمت مختلف الجهات الفاعلة، بمن فيها أعضاء اللجنة الوطنية للأراضي، وممثلو اللاجئين الذين غادروا البلاد في عام ١٩٧٢ وأولئك الذين يشغلون أراضيهم حالياً، ومسؤولون إداريون، ومنظمات غير حكومية، والشيوخ التقليديين. ودعت التوصية الرئيسية لحلقة العمل الحكومة إلى البدء في إنشاء قرى نموذجية، حيث يمكن إيجاد فرص للعمالة غير الزراعية وتوفير التدريب المهني اللازم.

الحالة الإنسانية

٥٠ - رغم أن بداية موسم الأمطار جاءت في وقت مبكر، أفيد عن وجود حالات من التشرد نتيجة نقص الأغذية، وبخاصة في المقاطعات الشمالية. وخلال الفترة المشمولة

بالتقرير، أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي تقييما مشتركا لحالة الأمن الغذائي في كيروندو وموينغا، خلص إلى أن الحالة الغذائية إجمالا ما زالت مرضية، وإن كانت شرائح صغيرة من السكان لا تزال تواجه نقصا حادا في الغذاء، وهي في حاجة إلى مساعدة غذائية مباشرة.

٥١ - ومن العوامل التي قد يكون لها أثر سلبي على حالة الأمن الغذائي على مدى الشهرين المقبلين عدم انتظام سقوط الأمطار، والمرض الذي أصاب الموز، الذي يعد محصولا أساسيا ونقديا في بوروندي. وتبحث الأمم المتحدة وشركاء آخرون إلى جانب السلطات الوطنية المختصة سبل مكافحة هذا المرض.

التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

٥٢ - لقد أجرى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي زيارات تقييمية إلى بوروندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلص صندوق النقد الدولي إلى أن مؤشرات الاقتصاد الكلي في بوروندي، مرضية عموما، وتساير التوقعات السابقة رغم وقوع حالات تأخير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الجارية. إلا أنه أثبتت مخاوف من زيادة الحكومة لرواتب موظفي الخدمة المدنية مما قد يؤثر سلبا على الميزانية السنوية القادمة. واقترح الصندوق أن يزيد المانحون تبرعاتهم لدعم ميزانية عام ٢٠٠٧، إضافة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة. ويتبرع المانحون حاليا بما يناهز ٧٣ مليون دولار كدعم مباشر للميزانية. ولا يزال هناك نقص في تمويل ميزانية عام ٢٠٠٧ يبلغ حوالي ١٣ مليون دولار.

٥٣ - وأتاحت الزيارة التي أجراها البنك الدولي الفرصة لتقييم المشاريع التي يضطلع بها البنك حاليا في بوروندي. وخلال الزيارة، أجرى البنك مناقشات أولية مع الحكومة بشأن استراتيجية المساعدة القطرية للبنك للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت الحكومة اتفاقا مع شركة دولية مستقلة لمراجعة الحسابات، ستحقق في الملابس التي أحاطت ببيع الطائرة الرئاسية مؤخرا. وقد مكنت تلك الخطوة البنك الدولي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من منح مبلغ ٣٥ مليون دولار للحكومة كدفعة أولى من منحة لدعم الميزانية.

٥٤ - وفيما يخص الدعم الثنائي، أبدى العديد من الشركاء الدوليين اهتمامهم بعملية توطيد السلام في بوروندي، وأوفدت عدة بعثات اتفق أثناءها على شراكات ومساعدات إنمائية.

٥٥ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، انعقد في بوجومبورا الاجتماع الأول للجنة بوروندي وبلجيكا للتنمية، اعتمدت أثناءه صفقة بمبلغ ٦٠ مليون يورو من أجل التعاون

الإثمائي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، واشتمل ذلك على مبلغ ١٢,٥ مليون يورو من أجل التنمية الزراعية. وتسعى الصفقة إلى تعزيز قدرة الدولة بالتركيز على الحكم الرشيد ودعم القطاعات الاجتماعية.

٥٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أيضا مبالغ خصصت للمساعدة الإنمائية تعهد بها كل من الاتحاد الأوروبي وهولندا ومصرف التنمية الأفريقي وفرنسا والصين. ووقعت الحكومة والاتحاد الأوروبي اتفاقا يقضي بمنح مبلغ ٣,٥ مليون يورو لدعم وتطوير قدرة الجهات الفاعلة من غير الدول، في حين وقعت هولندا والحكومة اتفاقا لدعم مشروع للتمويل البالغ الصغر بمبلغ ٦ ملايين يورو مدته ثلاث سنوات. وعقب انعقاد مؤتمر القمة الصيني - الأفريقي، في بيجين في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، تعهدت الصين بتخصيص مبلغ أولي قدره ٣٠ مليون ين للمساعدة بغرض دعم مبادرات في مجالات التعليم والصحة وبناء القدرات. ومنح مصرف التنمية الأفريقي مبلغ ١٠,٨ ملايين دولار من أجل برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأثناء الزيارة التي قام بها الرئيس نكورونزيزا إلى فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر، وقع على اتفاق للتنمية بمبلغ ٤٧ مليون يورو ينفذ على مدى خمس سنوات، وشمل أنشطة في مجالات التعليم والحكم الديمقراطي وتدريب الأحزاب السياسية وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا.

خامسا - الإعداد لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وتصنيفية عملية الأمم المتحدة في بوروندي

٥٧ - عقب اتخاذ القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦)، دأب فريق كبار الموظفين الإداريين التابع للأمم المتحدة في بوروندي على السعي إلى التوصل إلى فهم مشترك للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية لتوطيد السلام بشكل متسق، وللسبل العملية لتعزيز تنسيق وتكامل أنشطة الأمم المتحدة على المستويين البرنامجي والتشغيلي. فبالإضافة إلى خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، سيستند النهج العام الذي ستتبعه الأمم المتحدة إزاء توطيد السلام إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بوروندي، الذي ستعاد صياغته ويمدد حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وسيوفر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المنقح، الذي أعيدت تسميته فأصبح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة المتكاملة في توطيد السلام، مخططا متكاملا تدرج فيه جميع أنشطة الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة، وبخاصة الأولويات المتعلقة بتوطيد السلام المبينة في القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦)، وخطة العمل المشتركة للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وورقة استراتيجية الحد من الفقر.

وسيشكل إطار العمل المتكامل هذا الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ البرامج المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

٥٨ - ولكفالة عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بكامل طاقته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، يجري إعداد عدد من البرامج المشتركة، تتناول الأهداف الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الصادر بشأنها تكليف في مجالات الحكم وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحقوق الإنسان، وذلك بالتنسيق الوثيق مع عملية إطار العمل المتكامل. ويتوقع أن تكون هذه البرامج المشتركة، التي يساهم فيها شركاء الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالموظفين والموارد، بمثابة الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف الأساسية الصادر بشأنها تكليف في هذه المجالات، وبخاصة تعزيز القدرات الوطنية لكفالة نتائج مستدامة طويلة الأجل. وسيساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٣ ملايين دولار في تمويل برامج إصلاح القطاع الأمني والعدالة المقرر أن ينفذها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

٥٩ - ولكفالة التنسيق عن كثب على الصعيد الفني بين الأمم المتحدة والحكومة في مجال إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، أنشئت فرقة عمل متكاملة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة. وتعد فرقة العمل بمثابة صلة الوصل الفنية الرئيسية مع الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بتوطيد السلام، وهي تعمل مع الخبراء الحكوميين الفنيين في مجالي إعداد خطة أولويات بناء السلام وتحديد آليات التنسيق المناسبة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والحكومة وشركاء آخرين لكفالة اتباع نهج شامل يركز على بناء السلام في بوروندي. وعموازا لها ذلك، ستقدم الأمم المتحدة الدعم الفني للحكومة من أجل الإعداد للمائدة المستديرة للمانحين المقرر عقدها في مطلع عام ٢٠٠٧ بغرض حشد الموارد اللازمة لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتعزيز التنسيق مع المانحين.

٦٠ - وفي غضون ذلك، استمر السحب التدريجي للأفراد العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وفقا لبرنامج انسحابها المعدل. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كان القوام العسكري للعملية في بوروندي ١ ٥٢٢ فرداً، بمن فيهم ٧٧ من المراقبين العسكريين و ٥١ من ضباط الأركان. ومنذ صدور تقرير الأحيار، اكتملت إعادة الوحدة البحرية التابعة لجنوب أفريقيا إلى الوطن ويتوقع الانتهاء من سحب كتيبة المشاة النيبالية في أوائل كانون الأول/ديسمبر. هذا وسيستكمل سحب جميع الأفراد العسكريين المتبقين التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر.

٦١ - ومن الناحية الإدارية، كثفت عملية الأمم المتحدة في بوروندي إجراءات تحويلها المقرر إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي فيما وفرت الدعم اللوجستي والإداري لسحب عنصرها العسكري. وستنفذ خطة تحويل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بالموازاة مع تصفية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مما يتيح تقاسم الموارد.

٦٢ - وأعدت خطتنا لتقليص وتصفية عملية الأمم المتحدة في بوروندي سلفاً بالاستناد إلى استراتيجية انسحاب البعثة التي تنص على تقليص الأنشطة وتخفيض عدد الموظفين والتصرف في الأصول في الوقت المناسب وبطريقة تدريجية ومنسقة. وأعدت خطة للتصرف في الأصول واتخذت إجراءات لتحويل الأصول الفائضة إلى بعثات حفظ السلام الأخرى. وفي غضون ذلك، تجرى الأمم المتحدة والحكومة مشاورات بشأن الطلبات الرسمية التي تقدمت بها الحكومة للترجع ببعض أصول عملية الأمم المتحدة في بوروندي للبلد، مع مراعاة قواعد الجمعية العامة ونظمها بشأن هذه المسألة.

٦٣ - ومن المزمع أن يتخذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي من الموقع المستخدم حالياً مقراً للبعثة المتكاملة مقراً له. وسيكون أيضاً للمكتب المتكامل المنشأ حديثاً ثلاثة مكاتب صغيرة تعنى أساساً بحقوق الإنسان في غيتيغا ونبوزي ومكامبا. وستعزز المرافق اللوجستية الحالية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي لتلبية الاحتياجات التشغيلية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

سادساً - مساهمة عملية الأمم المتحدة في بوروندي في عملية السلام في بوروندي

٦٤ - مع انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، أود أن أستذكر المساهمات الكبرى التي قدمتها الأمم المتحدة، ولا سيما هذه العملية، في عملية السلام في بوروندي. فهذه العملية التي جرى نشرها في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ خلال المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية، لعبت دوراً مهماً في تهيئة الظروف التي أتاحت لبوروندي إنجاز المسار الذي بدأ باتفاق أروشا للسلام والمصالحة الذي أُبرم عام ٢٠٠٠، وكانت عملية الأمم المتحدة في بوروندي مكلفة بدعمه.

٦٥ - واشتملت العناصر الأساسية للولاية على ما يلي: (أ) رصد وتنفيذ الاتفاقات المختلفة لوقف إطلاق النار، بما فيها عملية نزع أسلحة المقاتلين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، وإصلاح القطاع الأمني؛ و (ب) تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها؛ و (ج) رصد تدفق الأسلحة غير المشروعة بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية؛ و (د) المساهمة في إنجاز العملية الانتخابية بنجاح؛ و (هـ) تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية؛ و (و) حماية المدنيين الذين يواجهون خطر العنف الجسدي المباشر.

٦٦ - ومنذ البداية، لعبت الأمم المتحدة دورا حاسما كوسيط، الأمر الذي أدى إلى اتفاق على تمديد الفترة الانتقالية التي كان يُفترض أن تنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لإتاحة الوقت الكافي للإعداد للانتخابات الوطنية وتنظيمها وإجرائها. ولعبت عملية الأمم المتحدة في بوروندي دورا مهما أيضا في تعيين لجنة انتخابية مستقلة ووضع جدول انتخابي مؤقت على وجه السرعة. ومن خلال لجنة رصد تطبيق اتفاق أروشا، التي تولت عملية الأمم المتحدة في بوروندي رئاستها، حرت تسوية العديد من القضايا الخلافية الحيوية بين الأطراف البوروندية، الأمر الذي أدى إلى اختتام الفترة الانتقالية بسلاسة وانتقال السلطة إلى الحكومة المنتخبة بطريقة سلمية.

٦٧ - واعترفت الحكومة وأطراف فاعلة أخرى بأنه لولا الدعم السياسي والعسكري والفني واللوجستي المكثف الذي قدمته عملية الأمم المتحدة في بوروندي، لما كان ممكنا إجراء الاستفتاء وخمسة انتخابات لاحقة بين شهري شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ودافعت العملية بقوة عن مساهمة النساء في العملية الانتخابية، سواء كناخبات أو كمرشحات، وساعدت في إجراء التعبئة اللازمة لضمان ذلك، بما في ذلك تنقيح الدستور والقوانين الانتخابية لتراعي المساواة بين الجنسين.

٦٨ - وتزامن الدعم المكثف الذي قدمته الأمم المتحدة للعملية الانتخابية مع دور نشط جدا في نزع سلاح أكثر من ٢٠ ألف مقاتل سابق وتسريحهم، فضلا عن دورها في العملية المعقدة التي أدت إلى إقامة قوة الدفاع الوطني البوروندية والشرطة الوطنية البوروندية.

٦٩ - وقدمت المنظمة أيضا مساهمة في مجال حقوق الإنسان. فقد أدى وجود عملية الأمم المتحدة في مختلف أنحاء بوروندي إلى توفير رصد دقيق ومنتظم لوضع حقوق الإنسان. وأسفر توزيع التقارير الشهرية على نطاق واسع باللغات الكيروندي والفرنسية والانكليزية إلى زيادة وعي الجمهور بمسائل حقوق الإنسان. ومن خلال إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، سعت عملية الأمم المتحدة إلى إنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز احترام حقوق الإنسان. وما زالت التحديات في هذا المجال كبيرة، لكن العمل الذي أنجزته عملية الأمم المتحدة أرسى الأسس التي يجب أن تستند إليها الجهود التي ستبذل لاحقا لضمان استتصال ثقافة الإفلات من العقاب المستمرة على الرغم من انقضاء أكثر من عقد على النزاع.

٧٠ - وشملت المجالات الأخرى التي كان فيها لعملية الأمم المتحدة تأثير إيجابي كبير رصد الحدود وتوفير الحراسة العسكرية، الأمر الذي ساعد على إيجاد مناخ مساعد لتقديم المساعدات الإنسانية؛ وتوفير الدعم اللوجستي لعودة اللاجئين؛ وتدريب الشرطة الوطنية البوروندية المنشأة حديثاً، والذي يمثل حاجة ماسة. وعلى صعيد المجتمع المحلي، نفذت الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة مشاريع ذات تأثير سريع شملت بناء مستشفيات، ودور الأيتام، وأبنية لخدمة المجتمعات المحلية. ومن خلال قدراتها الإعلامية، نفذت عملية الأمم المتحدة حملات توعية مهمة لدعم عمليتي الانتخابات ونزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم، وعززت الوعي العام بالمسائل الرئيسية المتصلة بالحكم. ولعبت عملية الأمم المتحدة أيضاً دوراً حيوياً في وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر في صيغتها النهائية. وأدى التعاون السياسي والتنفيذي الوثيق بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز الأمن الإقليمي وكفالة استخدام إمكانات الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية.

٧١ - وفي آخر المساهمات التي قدمتها عملية الأمم المتحدة في عملية السلام دعمها للمفاوضات بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية التي أدت، برعاية من المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وعملية التيسير التي تولتها جنوب أفريقيا، إلى التوقيع في شهر حزيران/يونيه على اتفاق مبادئ بشأن تحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم في بوروندي، إلى جانب التوقيع على الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار في شهر أيلول/سبتمبر.

٧٢ - ولا بد من الإشارة إلى أن أول وحدة لقواعد السلوك والتأديب في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنشئت ضمن عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ونتيجة ذلك، أسهمت هذه الوحدة في وضع معيار للتعامل مع المسائل المرتبطة بالسلوك والتأديب. ومنذ البداية، ركزت قيادة العملية على ضرورة وضع وتطبيق أعلى معايير السلوك للموظفين. وجرى الإبلاغ عن ١٨ حالة استغلال وإيذاء جنسين خلال فترة ولاية العملية وأجريت التحقيقات الوافية بشأنها.

٧٣ - ولم يكن لعملية الأمم المتحدة أن تنجح في إنجاز أي من هذه المهام الحيوية لولا دعم شعب بوروندي. وبالمثل، واستكمالاً للعمل الذي أنجزته بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي، لم يكن لعملية الأمم المتحدة أن تنجز ما أنجزته لولا الدعم السياسي والعسكري والمالي القوي الذي تلقته من الشركاء الإقليميين والدوليين لبوروندي، بما في ذلك المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي، وعملية التيسير التي تولتها جنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والعديد من الشركاء الدوليين أو الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى.

سابعاً - ملاحظات

٧٤ - على الرغم من التقدم الذي أمكن إحرازه خلال ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، فإن الوضع في بوروندي ما زال هشاً، وما زالت هناك تحديات كبرى لجهود توطيد السلام. ومن المؤسف أنه لم تجر المحافظة على الزخم الإيجابي الذي نشأ عن توقيع الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار في شهر أيلول/سبتمبر، وقد يتسبب استمرار التأخير في تنفيذ الاتفاق في نشوء مخاطر بالنسبة لاستقرار البلاد على المدى البعيد. وفي هذا المجال، يجدر الترحيب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة إحدى شواغل قوات التحرير الوطنية، بما فيها اعتماد القانون الذي يمنح حصانة مؤقتة لأفرادها. وأحث كلا الطرفين، وقوات التحرير الوطنية بشكل خاص، على إظهار الإرادة الطيبة الضرورية لكفالة حل المسائل العالقة والمضي في تنفيذ الاتفاق من دون تأخير. وفي هذا الصدد، فإن الجهود الدؤوبة التي تبذلها عملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا لمساعدة الطرفين على تحقيق ذلك الهدف، تحظى بأكثر تقدير. وأحث جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين على مواصلة دعم بوروندي لإنجاز هذه المرحلة الأخيرة والحاسمة في عملية السلام.

٧٥ - وفي هذه الأثناء، فإن قرار الاتحاد الأفريقي تشكيل فرقة عمل خاصة في بوروندي لدعم تطبيق الاتفاق هو تطور مشجع. ومع رحيل عملية الأمم المتحدة في بوروندي بنهاية عام ٢٠٠٦ بطلب من الحكومة، ستتولى فرقة العمل المسؤوليات التي كانت ملقاة على عاتق عملية الأمم المتحدة وفقاً لذلك الاتفاق، وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه. وأنا واثق من أن الاتحاد الأفريقي يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار لدى تحديده حجم قوة العمل والموارد التي ستوضع تحت تصرفها. ورهنا بموافقة الجمعية العامة، فإن الأمانة العامة مستعدة للنظر في إمكانية توفير بعض الدعم اللوجستي الضروري لجعل قوة العمل المهمة هذه قادرة على العمل، وذلك عبر استخدام الأصول المتوافرة حالياً لدى عملية الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، أحث الشركاء الدوليين على توفير كل مساعدة ممكنة لقوة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي نظراً لأهمية المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

٧٦ - وعلى الرغم من أن المبادرة الأخيرة للحكومة بفتح حوار مع بعض الأحزاب السياسية هي خطوة إيجابية، إلا أنني أظل قلقاً جداً بسبب التطورات المثيرة للقلق الشديد التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية، والتي يمكن أن تتسبب في انهيار عملية السلام إذا لم تقم الحكومة بمعالجتها. ومن بين المسائل المثيرة للقلق الشديد التوتر المتصاعد بين الحكومة ووسائل الإعلام، والمزاعم المستمرة بشأن انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ترتكبها قوات الأمن الوطنية. وعلى الحكومة أن تعالج هذه المسائل بسرعة وبطريقة شاملة

وحازمة ولا لبس فيها، بما في ذلك عبر إظهار التزامها بكفالة وجود مناخ سياسي يرمي إلى دمج جميع الأطراف وضمان المبادئ الديمقراطية الأساسية، بما فيها حرية التعبير.

٧٧ - وعلى السلطات الوطنية أيضاً أن تكفل احترام الإجراءات القانونية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها بوروندي. فمن خلال الاحترام الكامل لحكم القانون والحريات الأساسية فقط، يمكن إيجاد مناخ مؤات لإقامة سلام دائم وتنمية مستدامة.

٧٨ - وفي حين أن على الحكومة كفالة احترام أصول المحاكمات وإجراء محاكمة عادلة وشفافة للمعتقلين بتهمة التخطيط للمحاولة الانقلابية المزعومة، بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس السابقين، فإن عليها أيضاً بذل كل جهد ممكن من أجل تسوية هذه المسألة الحساسة بروح المصالحة الوطنية الحقيقية.

٧٩ - وعلى الرغم من المبادرات الاقتصادية للحكومة وتزايد الدعم من الجهات المانحة، إلا أن التحديات التي تواجه توفير الخدمات الأساسية للسكان واستيعاب مئات آلاف اللاجئين العائدين والمقاتلين السابقين تظل ضخمة. ونحث بشدة الشركاء الدوليين على المساهمة بسخاء من أجل التصدي لهذه المسائل وسائر المهام الكبرى التي يتوقف عليها توطيد السلام، بما في ذلك عبر إطار عمل المائدة المستديرة للجهات المانحة المتوقع عقدها في مطلع عام ٢٠٠٧. وفي سبيل تخفيف أي شواغل لدى الجهات المانحة، يتعين على الحكومة، بدورها، أن ترضي قدماً في الإصلاحات الكبرى، بالتنسيق مع شركائها، لكفالة إدارة اقتصادية خاضعة للمساءلة وشفافة وحكم رشيد. وللجنة بناء السلام دور حيوي في هذا الإطار.

٨٠ - ونظراً للتحديات الكبرى التي ما زالت تواجه البلاد، وبناء على طلب الحكومة بأن تنجز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة انسحابها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تسعدي موافقة مجلس الأمن على توصيتي الداعية إلى إقامة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. فمع رحيل عملية الأمم المتحدة في بوروندي، تعتمزم المنظمة الاستمرار في مساعدة شعب بوروندي على معالجة الأسباب الجذرية للصراع ونتائجه المباشرة، وتطوير القدرة على إدامة السلام، وتهيئة مناخ ملائم للانتعاش الاقتصادي والتنمية. لكن نجاح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في تنفيذ ولايته سيتوقف في النهاية على مدى نجاح حكومة بوروندي وشعبها في لعب دور قيادي في توطيد دعائم السلام الهش الذي حصلت عليه بوروندي بشق الأنفس.

٨١ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص بالنيابة في بوروندي، نور الدين ساتي، وجميع الرجال والنساء الذين خدموا في عملية الأمم المتحدة في بوروندي منذ شهر

حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ومن ضمنهم كارولين مكاسكي، ممثلي الخاصة في بوروندي حتى شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، على مساهماتهم التي لا تقدر بثمن في ضمان تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي بنجاح. كذلك أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ولموظفي الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي، والاتحاد الأفريقي على مساهماتهم السخية لتدعيم جهود السلام في بوروندي.



Map No. 4222 Rev. 14 UNITED NATIONS
December 2006

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section